بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل في نحو استضراب اذا صغر وان كان ما بعدها متحركا لان هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد به في قولهم الحمد باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك ابدا وعارض الحمد غير لازم لانه يجوز ان لا يحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاحوال **باب الوقف**

مسئلة اذا وقف على المصدر المنون وقف عليه بالالف انفاقا فالخوارئت عصا واختلف في الوقف على المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل يحذف نحو هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء **باب التعريف** مسئلة الزايد لوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سالمتو نيها من حيث انها عامة لجميع الحروف فرقوا بينهما في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن باحدى دالي قدد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوا لها منفردة في الوزن ع انتهى النصف الاول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية ويتلوه في النصف الثاني الطراز في الالغاز

كتاب التبر الذائب في الافراد والغرائب وهو القسم السادس من الاشباه والنظائر النحوية لشيخنا الامام العلامة القدوة الزاهد المجتهد امام الائمة مغني الفرق ترجمان القرآن عمدة الحافظ فارس المعاني والالفاظ ذو الفنون البديعة ناصر السنة جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن ابن العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي قدس الله روحه

بسم الله الرحمن الرحيم ط الحمد لله اولا وآخرا والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا احمده الفي الاوس من الاشباه والنظائر ومعه فتن الافراد والغرايب **باب الكلمة والكلام** قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الامن لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل قال ابن هشام واشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على معنى في غيره وانكر الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في ذلك في التعليقة وزعم انه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج الى فضل نظر انتهى وعبارة ابن النحاس اعلم ان معنى قول النحاة ان الكلمة لها معنى في نفسها او لا معنى لها في نفسها يعنون به ان الكلمة ان فهم معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بان لها معنى في نفسها وان كان فهم معناها متوقفا على ضميمة فهي المعبر عنها بان معناها في غيرها ومعنى ذلك انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل هو عبارة عن شخص وكذا باقي الاسماء يفهم منه معنى في حال افراده والفعل ايضا اذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي وليس الحرف كذلك لانك اذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى الا اذا اقترن بضميمة من احد قسميه فان قيل لا يجوز ان يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لانه يبقى من قبيل المهملات وانما الحرف موضع لا مهمل قلنا لانسلم انه يلزم من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل المهملات لان الحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب وليس المهمل كذلك فان المهمل ليس معنى لا في حال الافراد ولا في حال التركيب والحق ان الحرف له معنى في نفسه كما نقول لا نخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة او لا فان لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى انه لا معنى له لانه لو خوطب بالام والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب بمن يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى علا يفهم موضوعه لغة كما اذا خاطبنا انا بهل وهو يفهم اتها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق لذلك وهو ان تقول وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم انه لا يفهم منه

معنى عملا يفهم موضوعه لغة كما اذا خاطبنا ان ناسيا وجويفهم انها موضوعة
للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق آخر وهو ان
نقول وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم انه لا يفهم منه معنى واللغو
كلهم قالوا سلمنا ان حمل للاستفهام ولم يقيد والحال التركيب دون حال الافراد قال
قبل اي فرق بين معنى الكلام والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت قلنا الفرق
بينهما ان كل واحد من الكلام والفعل يفهم منه في حال الافراد غير ما يفهم منه عند التر
بخلاف الحرف لان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم مما يفهم منه عند الا
هذا كلام ابن النحاس بحروفه وقد ذكر الشيخ جمال الدين ابن هشام في شرح اللمحة
ان اباحيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ولم ار فيه فلعله سقط من النسخة
التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اغرب من ذلك وهو اني لما كنت بمكة المشرفة
سنة تسع وتسعين وثمان مائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف لحضرة جماعة
وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي فقال لي هذا البحث
وبحث الشريف الجرجاني طرقا نقيض فان الشريف ذهب الى ان الحرف كل معنى له
اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم في قولهم انه له معنى في غيره واتفق لي
ذلك رسالة ثم احضر لي مظفر الدين المذكور تاليفا لنفسه اختصره في شرح الكافية
للرضي سماه مرضي الرضي فرايته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فطلبت الرسالة
التي التقطها الشريف في ذلك حتى حصلتها **باب الاعراب** قال ابن الانباري
في كتاب الانصاف نقلا عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجما
وذكر السيرافي في شرح الفصل انه ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر
على الفتح **باب الاشارة** ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة
بنيت لشبهها بالحروف قال ابن اياز في شرحه وتعليله بناءها بشبهها بالحروف
غريب لم ار احدا ذكره غيره **باب اداة التعريف** قال في البسيط ذكر المبرد
في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم اليها اللام
ليلا يشتبه التعريف بالاستفهام **باب الابتداء** قال ابو الحسن بن ابي الربيع
في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث

وظرف

ربع

بون

كيب

فراد

وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث والمصدر الا ان ابن الطراوة رد على جميع النحويين
في هذا وقال هما سواء يكونان خبرين عن الجثث والمصادر قال ابن هشام في شرح
ابن يعيش الظرف الواقع خبرا اضمر ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا اضيف وثقل
ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت
زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب **باب كان**
ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقدم خبرها على اسمها ذكره في الفصول قال ابن
اياز في شرحه وما وقفت في تصانيف اهل العربية تقدمهم وتاخرهم على نفي
يمنع من ذلك وقد اكثرت السوال والتفحص عنه فما اخبرت بان احدا وافق
هذا المصنف في عدم جوازه وحكى لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن
الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وحكى ان ابن الجباز الموصلي
سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وساله عن ذلك فقال افكر فيه ثم اجتمع به
مرة اخرى وعاد وساله فقال لا تنقل عني فيه شيا قال ابن الصائغ انا افتي
بفعليته ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفتها نقله ابن النحاس في التعليقة
باب ان قال ابن مالك في شرح التسهيل ان كان بمعنى ما بعد الا المحققة
مضارعا حفظ ولم يقس عليه نحو وان يكاد الذين كفروا وان نظنك لمن الكاذبين
قال ابو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا **باب كاد** قال الابذي
في شرح الجزولية خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من النواسخ لان
حكم النواسخ ان يقدر زوالها منتقدرا من معمولها مبتدا وخبرا وانت لا تقول
زيد ان يقوم وهو غير صحيح لانا اذا قدرنا زوال عسى قدرنا زوال ان ومعمولها
في عسى زيد ان يقوم على ما يظهر ان زيدا فاعل الا انها لما علقت على غير ما طلب
الزم التغيير لسمعت زيدا يقول كذا **باب ما** قال ابن عصفور في المقرب
تعمل ما بشرط ان لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور قال ابن النحاس في التعليقة
تجوز بين مثل قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظروف والمجرورات
يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التوسعات قال وهذا شيء اختص به ابن
عصفور لا اعلم لغيره فان الناس نصوا على ان الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل ظرفا

او مجرورا

كان او غيره **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب
على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم الماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد
الثاني رفع الاسماء بعائد الذكر نحو قام زيد الثالث رفع الاسم بالدابم مؤخرا نحو زيد
قايم وهما المبتدا فعائد الرابع رفعه بالمحل مقدما نحن خلقنا زيدا فاذا قالوا
زيد خلقنا رفعوا زيدا والهاء بالظرف وهو وجه خامس للرفع السادس رفع
الاسم لرجوع العائد عليه كقولك زيد ابوه قايم وزيد مررت به السابع رفع
الاسم بابهم مثله جاءني رجل نحو زيد ابوك الثامن رفع الاسم بما يغلب عليه ان يوصف
نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم لمجئ قد رفع عنده نحو زيد حيث عمرو القائم
رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في تقدير نحو قايمة جاريته زيد وتقديره رجل
قايمة جاريته الحادي عشر رفع الاسم بنفع وبين الثاني عشر رفع الاسم بحرف
الاستفهام نحو من ابوك والاين اخوك الثالث عشر رفع الاسم بما لا يكون الا
له نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرف
نحو حبذا انت الى خامس عشر رفع الاسم بما لا يظهر انه وصف له نحو عبد الله اقبل
وادبر وعبد الله اقبالا وادبارا السادس عشر رفع الاسم بواو منسوقة
عليه نحو كل ثوب وثمنه تقديره كل ثوب بثمنه فنابت الواو عن مع والباء
فرفعت السابع عشر رفع الاسم بواو مستانفة نحو قيامي اليك والناس ينظرون
الثامن عشر قولهم الرطب والحريسة يديه انتهى **باب المفاعيل**
قال ابن ايازنظر ابو سعيد السيرافي الى قولنا مع واختار مدسي قومه سبعين
رجلا اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا اخر سماه المفعول منه قال
ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو قولك نظرت اليه زيد مفعولا
اليه وانصرفت عن خالد مفعولا عنه قال الجزولي لا يكون المفعول له مجرورا
باللام الا مختصا نحو قمت لاعظامك ولا يجوز لاعظام لك قال الشلوبين وكذا عرف
لسلفنا في هذا القول **باب المصدر** قال ابن هشام في تذكرته
ذكر ثعلب في اماليه انه يقال ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة
وهو غريب **باب العطف** قال ابن هشام زعم ابن مالك ان حتى لا يعطف

جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار
من غير ضرورة ذهب صاحب الازهية الى ان بل تكون حرف جر وبعد الى حتى
وابن هشام وغيرهما فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه
وذهب الخوارزمي الى ان بل ليست من حروف العطف ولا سلف له في ذلك نقله
الاندلسي في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية الغني قال ابن هشام
خرق ابن مالك ببعض كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف المفردا
كبل قال في تذكرته ابن هشام ذكر ابن مكتوم ان ابن السيد البطليوسي قال ذكر الاخفش
شيأ لم يذكره احد من النحويين وذلك انه اجاز مررت بهم ستة عشر بهم
فجعل مفرد المركب مضمرا وهذا من اخطاء الخطاء انتهى **باب النداء**
نقل ابن الحباز عن شيخه ان الهمزة للتوسط وان يا للقريب قال ابن هشام
في مغني اللبيب وبهذا فرق لاجلهم اجاز المازني نصب صفة اي قال الزجاج
في معاني القران ولم يجز احد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه احد بعده
فهذا مطرح من زلل لمخالفته كلام العرب **باب نواصب المضارع**
قال الاخفش من عذيب مذاهب الكوفيين في ان انهم اجازوا الفصل بينها
وبين معمولها بالشرط واجازوا ايضا الغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا
لها لولاه فاجازوا اردت ان تذهبني ازورك بالنصب وازرك
بالجزم جوابا للشرط والغاء قال ابن عصفور زعم الزمخشري ان لن لما كيد
ما تنفيه لا مرتفي المستقبل قال وهذا الذي ذهب اليه دعوى لا دليل عليها
بل قد تكون النفي بلا اكد من النفي بان لان المنفي بلا قد تكون جوابا للقسم نحو
والله لا يقوم زيد والمنفي بلن لا يكون جوابا له وفي الفعل اذا اقسم عليه
اكد منه اذا لم يقسم قال وذهب ابو محمد عبد الواحد ابن عبد الكريم الى ان
لن تنفي ما قرب ولا يمتد معها النفي قال ويبين ذلك ان الالفاظ مشاكلة لمعانيها
ولما اخرها الف والالف يمتد معها الصوت بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه
قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد
النفي وحيث لا يمتد فمن الاول في لن انهم لن يفتوا عنك من الله شيأ فان

لكانت اليا الحال لا الى الجوهر وهو باطل فانه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا
تصح اشارته اليه وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اشار الى تمر يابس فقال هذا
بسرا الطيب منه رطبا فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح ومنها
لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد الخبر
باعتبار الاشارة اذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه
ولهذا تقول هذا خاتما كاي فالاخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال فضلا عن
بل التقييد للاشارة فقط والاخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات ومنها
ان العامل لو لم يكن هو الطيب لم تكن الطيبة مقيدة بالبسرية بل تكون مطلقة
وذلك يفسد المعنى لان الغرض تقييد الطيبة مقيدة بالبسرية بل تكون مطلقة وذلك
يفسد المعنى لان الغرض تقييد الطيبة بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل
واذا ثبت ان الطيبة مقيدة بالبسرية وجب ان يكون بسرا معمولا للطيب
فان قلت لو كان العامل هو الطيب لزم منه المحال لانه يستلزم تقييده بحالين مختلفين
وهذا ممتنع لان الفعل الواحد كما لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم
يوم الجمعة يوم الخميس ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الآن بيد اخلا
ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحوة
في اليوم والاسراع في السير وتقييده له ولا يجوز سرت مسرعا بطيئا لاستحالة الجمع بينهما
فكذا يستحيل ان يعمل في بسرا ورطبا عامل واحد لانهما غير متداخلين فالجواب ان
العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل في الاول ما في الطيب من معنى الفعل
وفي الثاني معنى التميز والانفصال منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى
الفعل وتعلق به حرف الجر لانك اذا قلت هذا الطيب من هذا تريد انه طاب وزاد
طيبه عليه وعبر عن هذا طائفة بان قالوا افعل التفضيل في قوة فعلين فهو عامل
في بسرا باعتبار طاب وفي طاب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك لقلت هذا
زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب ستيتما
السؤال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتفاق
على منعه والجواب من وجهين احدهما انا لم نسلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح

فان

فان بعض النحاة جوزه لقوله • اذا مارودت منه اطيب • الثاني سلمناه الا
انه خاص بمنك لانه يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان منك في معنى المضاف اليه
على ما تقرر في بابه فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقدم
معمول ليس مثله وجواب ثالث وهو انهم اذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين
فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك وكذا
اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين قدموا احدهما على العامل وقد قالوا زيد قائما
كمر وقاعدا فاذا جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعد في العمل
من باب افعل فتقديم معمول افعل احدر السؤال الخامس متى يجوز ان يعمل
العامل الواحد في حالين وما ضابطه والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا
كانت احدى الحالين متضمنة للاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا السؤال السادس
هل يجوز التقدم والتأخر في الحالين ام لا والجواب ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك
لان العامل فيها لفظي فلك ان تقول مع ما تقدم هذا الطيب بسرا منه رطبا وهو الاصل
ولا يجوز في الثانية التقدم لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا يتصور تقدم
معموله عليه السؤال السابع كيف تصورت الحال في غير المشتق والجواب انه ليس شرط
الاشتقاق بحة ولا قام عليه دليل ولهذا كان الخلاف من النحاة على انه لا يشترط
بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ولا يشترط فيها الا ان تكون دالة على معنى
يتحول ولهذا سميت حالا كما قال • لم تحل ما سميت حالا • وكل ما حال فقد زال
وكم من حال وردت جامدة نحو تمثل لي الملك رجلا هذه ناقة الله لكم ايه مررت
بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا وتأول ذلك بما تقسم ظاهرا السؤال
الثامن الى اي شيء وقعت الاشارة بقولهم هذا والجواب ان متعلق الاشارة
هو الشيء الذي يتعاقب عليه هذه الاحوال وهو ما يخرجه النخل من اكمامها
فيكون بلحا ثم سابا ثم بسرا الى ان يكون رطبا فتعلق الاشارة المحل الكلي
لهذه الاوصاف فالاشارة الى شيء ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية
والرطبية اي الحقيقة الحاملة لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول زيد قائما
احطب منه قاعدا وقال عبد الله بن سلام لعثمان انا خارجا النخل منى لك داخلا

ولا اشارة ولا اشار اليه هنا وانما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات
التي منها القيام والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة
صفة البشرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البشرية او الجوهر
بقيد لم يصح تقييده بحال الرطبية فلم يبق الا ان تكون الاشارة الى الجوهر
الذي تتعاقب عليه الاحوال وهو نفس لك لبطلان قول من زعم ان متعلق
الاشارة في هذا هو العامل في بسرا فان العامل انما تضمنه اطيب من معنى
الفعل وانما كان المقدرة وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به السؤال التاسع
جلا قلتم ان بسرا ورطبا منصوبان على خبر كان وتخلصتم من هذا كله والجواب
ان لو كان لو لفرت لاحد ثلاثة اشياء الظرف الذي هو اذا او فعل كان مذكورا
وهذا لا نظير له الا حيث يدل عليه الدليل واذا منع سيبويه من اضمار كان و
حدها فكيف يجوز اضمار اذا او اذا معها وانت لو قلت ستأتيك جاء زيد تريد
اذا جاء زيد لم تجز با جماع فهنا اولى لانه لا يدري اذ تريد ام اذا وفي سا
تيك
لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضمار الظرف وحده فاضماره مع كان ابعد و من
قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى لغرض التقريب فان قيل يدل
على اضمار كان ان هذا الكلام لا يذكر الا لتفضل شئ في زمان من ازمانه على
نفسه في زمان اخر ويجوز ان يكون الزمان المتفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا
ولا بد من اضمار ما يدل على الرادهما فيضمر لما مضى اذ وللمستقبل اذا او اذا
ذا يطلبان الفعل وام الافعال واشملها فعل الكون فتعين اضمار كان
لتصحيح الكلام قبل انا نلتزم هذا السؤال اذا اضمرنا الظرف وانما اذا لم نضمر
لم يحتج الى كان ويكون وانما قلنا انه يتفضل الشئ على نفسه باعتبار زمانين واذ
واذا للزمان فجوابه ان في التصريح بالحالين المتفضل احدهما على الاخر غنية
عن ذكر الزمان وتقديم اضماره الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بشريته اطيب
منه في حال رطبية استتم الكلام ولا اذ هنا ولا اذا لدلالة الحال على مقصود
المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين السؤال العاشر هل يشترط اتحاد المتفضل
والمتفضل عليه بالحقيقة والجواب ان وضعها كذلك ولا يجوز ان تقول هذا بسرا اطيب

منه

منه عينا لان وضع هذا الباب لتفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وفي زما نين
فاذ جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسر اطيب منه عنب فيكون
جملتين احداهما هذا بسر والثانية اطيب منه عنب والمعنى العنب اطيب منه
ولو قلت هذا البسر اطيب منه عنب لاتضحت المسئلة وانكشف معناها والله اعلم
مسئلة سئلت عن اعراب تركيب وقع في كتب الحنفية وهو يقتضي بالنصب ما
عهدتها الرفع الى ذي اليد وان الراجح اعرب رافعا حالا من الفاعل وهو
الرفع الجواب الوجه اعرابه حالا من النائب عن الفاعل وهو بالنصب العين
الرفع الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو رافعا والذي ذكره الراجح من كونه
حالا منه انما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب وتفسير المعنى يتسمح فيه من غير
مراعات ما تقتضيه الصناعة الاعرابية والذي تقتضيه الصناعة قطعا
انما هو كونه حالا من الضمة وان كان في المعنى هو صفة للرفع فهو حال مبينة
جارية على غير من هي له كالصفة المشبهة والجزء الثاني فهو كقولك جئني بهند ضاربا
ابوها عمرو فضاربا حال من هند لا من ابوها الفاعل به وان كان في المعنى له
ونظيره في الصفة مررت بهند ضارب ابوها عمرو اوفي الخبر هند ضارب ابوها
عمرو اضارب صفة لامرأة لا لابيها وضرب عن هند لا عن ابيها وان كان
في المعنى انما هو للاب وتفكيك العبارة يقتضي بالضمة حال كونها رافعا عهد
الرفع الى اخره ولو اعرب حالا من الرفع لكان حقه التأخير وح يصير
التركيب يقضي بالضمة الرفع الى ذي اليد رافعا عهدتها وهذا تركيب مختل
غير ملتئم والعجب من ذلك ان يظن ان رافعا حال من الرفع وهو فاعل به
وفي ذلك محذوران من جهة العربية احدهما انه باعتبار كونه حالا منه حقه
التأخر عنه وباعتبار كونه عاملا في الرفع حقه التقديم عليه وهذان امران
متناقضان الثاني ان اسم الفاعل هنا وهو رافع انما يسوغ عمله الفاعلية والمفعو
لية
كونه حالا كما تقرر في العربية انه انما يعمل في مواضع مخصوصة منها كونه حالا
فلا بد ان يكون حالا قبل العمل حتى يصح عمله فلا يصح ان تعمل الفاعلية في مواضع
مخصوصة حالا من الفاعل لانه عمل قبل وجود الشرط وذلك باطل باجماع والله اعلم

كشف الغمة عن الضمة لمؤلفه شيخنا الامام جلال الدين السيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم سئل سائل عن الضمة في ابي جهم بن الحرث ان الضمة هل للبناء مجرورا بالكسرة او بالفتحة وذكر انه قرء بالكسرة فرده عليه راد وقال انما يقرء بالفتحة لانه غير منصرف فقال له الالف واللام توجب جر غير المنصرف بالكسرة فقال له ليست هي جنا انما هي من نفس الكلمة وليست للمعرفة والجواب انه يقرء بالكسرة لا يجوز الا ذلك وبيان ذلك بمسائل الاولى قال النحاة يجب جر غير المنصرف بالكسرة اذا دخلته ال سواء كانت معرفة كقوله تع وانهم ما كفون في المساجد او موصولة كالاعمى والاصم او للمح كالنعمان او زائدة كقول الشاعر • رايت الوليد بن اليزيد مباركا • الثانية قال النحاة العلم اما مرتجل واما منقول والمنقول اما من اسم عين كاسيد و ثور وذيب ونعمان واما من مصدر كفضل وزيد وسعد واما من صفة اسم الفاعل كحارث وطالب او اسم مفعول كمنصور وسعد او صفة مشبهة كحسن وسعيد او صيغة مبالغة كعباس فان لحق فيه الاصل دخلته الاداة وان لم يلحق لم يدخل قال في الالفية • وبعض الاعلام عليه دخلا • للمح ما قد كان عنه نقلا • كالفضل والحارث والنعمان • وذكر ذا وصفه سيبان • الثالثة العلم علم منقول فانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع فان قدر نقله من الاولى فهو منقول من اسم عين كاسد وليث وثور وذيب وان قدر نقله من الثانية فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين فعلى كل تقدير اللام فيه للمح فاذا اقدنت به جر بالكسرة جريا على عهد مرية الرابعة لا يعرف في الالفاظ مطلقا اسم فيه الف ولام وهي عين الكلمة الا لفظ الجلالة على ارجح القولين فيه وما عداه فلا يخلو اما ان فيه من قسم مما قدمناه اما معرفة او للمح او موصولة او زائدة فهي طارئة عليه قطعا ويجب جر غير المنصرف جزما كما في الاشباه والنظائر المنوه بحمد الله وعونه

وحسن تف فيقه علي بدر القاهرة

هذه الاحرف قد وضعها

عفا الله له ولوالديه

ولجميع المسلمين

امين

بسم الله الرحمن الرحيم فقوله تع قال رب اني لا املك الا نفسي واخي فاعمل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى عم ورب منادى حذف حرف النداء وياء المتكلم ايضا اجتزاء بالكسرة ومحل رب نصب لانه مفعول به لان معناه اربد او اعني رب وبارب مع ما قبلها في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا تكون لها محل من الاعراب وهذا مشهور لا اعتراض فيه وجملة الجملة هنا التي ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة وكذا اذا وقعت صلة فلا يكون لها محل النصب اللهم الا ان يقال ان قال هنا بعض ذكر لكن لا يكون واقعة في مقول القول والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة وقعت موقع المفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا اه ويستقيم الكلام ويحصل المرام كذا في شرح جمالة الدين لكافية وكذا اقول مبتدا النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل ينقوض بالمنادى فانه كلام مع انه مركب من حرف واسم وجوابهم بان النداء في تقدير الفعل كما مر فيكون مركبا من اسم وفعل مزيف بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء كذلك لكن يمكن ان يقال نمنع انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب لانا انما نقيد ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون من صيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود كبعت فانه لانشاء البيع تارة وللاخبار عنه اخرى وكذا ادعوا تارة لانشاء النداء واخرى للاخبار عن الدعوة الآتية فلا يرد السؤال واعلم انه لما ذكرنا ههنا ان الاخبار نائب مناب الجواب ولا باس ان نذكر هناك معنى الانشاء والاخبار ارشادا وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فان وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو صدور البيع منك في الزمان الماضي واما لايجاد مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه ايجاد مدلوله وهو صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت البيع الحالي يكون لايجاد صدور البيع منك الآن ومعنى قولهم الاخبار اظهار ما كان او نفيه والانشاء ايجاد ما لم يكن

نهاية المخطوطة